الأمم المتحدة

E/ICEF/2023/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2023
Arabic
Original: English

للعِلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2023

13–16 حزيران/يونيو 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

موجز

وفقاً لمُقرَّر المجلس التنفيذي 2001/4، يوجز هذا التقرير استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لما ورد في تقارير وحدة التفتيش المشتركة من توصيات صادرة بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن بين أربعة تقارير نُشرت علناً في خلال هذه الفترة، احتوت ثلاثة منها على توصيات ذات صلة مباشرة باليونيسف. ووُجِّهت جميع التوصيات الـ20 الصادرة في التقارير على مستوى المنظومة إلى اليونيسف: 16 إلى إدارة اليونيسف و5 إلى المجلس التنفيذي باعتباره الهيئة التشريعية لليونيسف. ويورِد هذا التقرير ردودَ إدارة اليونيسف على التوصيات ذات الصلة ويتضمَّن معلومات مستكملة في ما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة قبل عام 2022. وتُعرب المنظمة عن تقديرها البالغ للآراء القيّمة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والملاحظات والتوصيات ذات الصلة الواردة في التقارير.

قد يرغب المجلس التنفيذي في الإحاطة علماً بهذا التقرير، بما في ذلك ردود الإدارة على التوصيات الأربع الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة لينظر فيها المجلس التنفيذي.

* E/ICEF/2023/9.

ملاحظة: أُعِدَّت هذه الوثيقة بكاملها مِن قِبل اليونيسف.

100523 **23-08515 (A)**

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – استعراض عام

1- تُصدِر وحدة التفتيش المشتركة سنوياً تقارير ومذكرات ورسائل إدارة موجَّهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة التي قبلت بنظامها الأساسي. ويتضمَّن كل تقرير أو مذكرة مجموعة من التوصيات، لينظر فيها إما الرؤساء التنفيذيون للمنظمات أو هيئاتها التشريعية/مجالس إدارتها. وتتضمَّن رسائل الإدارة توصيات موجَّهة لعناية الرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشاركة لاتخاذ إجراء حسب الاقتضاء.

2- ويتضمَّن تقرير اليونيسف المقدَّم إلى مجلسها التنفيذي استعراضاً عاماً موجزاً لاستجابة المنظمة للتقارير ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022[1] وتعليقات على توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي وُجِّهَت إلى اليونيسف (انظر المرفق الأول). ويمكن الاطلاع على تقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة بنصوصها الكاملة، وأي مرفقات وتعليقات إضافية – على سبيل المثال، تلك الصادرة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة أو من العناوين الموصولة إلكترونياً لكل تقرير الواردة في القسم ثانياً من هذه الوثيقة.

3- منذ أن رُفع تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021 (E/ICEF/2022/12) الصادر عن اليونيسف إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2022، عملت اليونيسف مع وحدة التفتيش المشتركة في استعراضاتٍ شتى. وتواصل إدارة اليونيسف إيلاء الأولوية لتوصيات الوحدة المشتركة والإبلاغ عن حالة تنفيذها. وتساهم اليونيسف أيضاً بوصفها عضواً في مجلس الرؤساء التنفيذيين في الاستجابات الموحدة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة في التقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة.

4- في عام 2022، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة أربعة تقارير كان أحدها خاصاً ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ وكانت التقارير الثلاثة المتبقية عبارة عن استعراضات على مستوى المنظومة. وقد ضمَّت التقارير الأربعة على مستوى المنظومة 20 توصية ذات صلة باليونيسف (وُجِّهت 4 توصيات إلى المجلس التنفيذي لليونيسف و16 توصية إلى الرئيس التنفيذي لليونيسف). ويعرض المرفق الأول حالة قبول التوصيات الـ 20 وتنفيذها، ويمكن تلخيصها كما يلي حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023:

(أ) قبِلت اليونيسف 18 توصية، منها 16 توصية نُفِّذَت بالفعل، وتوصيتان قيد التنفيذ؛

(ب) كانت توصيتان غير ذات صلة باليونيسف أو يقع تنفيذهما خارج الولاية المنفردة لليونيسف.

5- يفصّل المرفق الثاني حالة التوصيات الـ13 التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة قبل عام 2022، والتي كانت قيد التنفيذ اعتباراً من 31 كانون الثاني/يناير 2023. وتلخيصاً:

(أ) نُفِّذت ثماني توصيات؛

[1] أصدرت وحدة التفتيش المشتركة أربعة تقارير في خلال هذه الفترة، وكان ثلاثة منها ذات صلة باليونيسف. وسوف تُعلِّق اليونيسف في أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2023 على هذه التقارير الصادرة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، التي كانت جزءاً من برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعامَي 2020 و2021.

(ب) قُبِلت خمس توصيات وهي قيد التنفيذ (صدرت أربع توصيات في عام 2020 وتوصية واحدة في عام 2021).

ثانياً – أبرز النقاط التي تضمنتها تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2022

6- يرد أدناه موجز للتقارير الثلاثة التي تضمَّنت توصيات ذات صلة باليونيسف. ولمزيدٍ من التعليقات بشأن التوصيات ذات الصلة، انظر المرفق الأول.

أ- استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)[2]

7- بوصفها منظمة تعمل مع الشركاء المنفذين على نطاق واسع، ترحب اليونيسف باستعراض المتابعة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في ما يتعلق بجهود إدارة الشركاء المنفذين التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)، من خلال دراسة التفاعل الديناميكي بين منظومة الأمم المتحدة والمساهمين الرئيسيين والشركاء المنفذين وتقييم التقدم المُحرز منذ عام 2013. وقد أبرز الاستعراض التغيرات ذات الصلة في المشهد العالمي على مدار العقد الماضي، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في نسبة المساهمات المخصَّصة؛ والتطورات السريعة في التكنولوجيا وسُبُل الاستفادة منها مِن قِبل الكيانات في تحسين ما لديها من إجراءات وعمليات؛ والآلية التي تكيَّفت بها تلك المؤسسات مع جائحة مرض كورونا (كوفيد-19)؛ وكيف أثرت هذه التغييرات على السُّبُل التي تنتهجها كيانات الأمم المتحدة في إشراك الشركاء المنفذين وإدارتهم.

8- يشير استعراض المتابعة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة إلى عدة نتائج ويقدم 10 توصيات رسمية. وتُستكمل هذه التوصيات بـ 17 توصية غير رسمية أو "غير ملزمة" شُكِّلت باعتبارها اقتراحات موجَّهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة حول السُّبُل التي يمكنهم من خلالها تحقيق مزيد من التحسينات في ما يتعلق بمشاركة كيانات الأمم المتحدة مع الشركاء المنفذين وتعزيز الحوكمة والمساءلة والرقابة وكيفية جعل هذه المشاركة تفي بالغرض. وتشدِّد النتائج والتوصيات على أهمية تحديد الوضع الأمثل للوظائف المتعلقة بالشراكة التنفيذية داخل كيانات الأمم المتحدة والقدرة الكافية والأدوات والنهج الذكية. وبالإضافة إلى ذلك، سُلِّط الضوء على مواءمة جهود مبادرات تعزيز القدرات وإيلاء الاعتبار الكافي لشراكة التنفيذ في نُظُم إدارة المخاطر المؤسَّسية على المستوى التنظيمي. وتحثُّ النتائج والتوصيات أيضاً على التنسيق المشترك بين الوكالات والمواءمة بين التعريف والمبادئ والمعايير والممارسات بين وكالات الأمم المتحدة.

9- يسرُّ اليونيسف أن تلاحظ أنَّ ممارساتها الجيدة قد حظيت بالاعتراف في إطار الاستعراض، وتلتزم بالاستعانة بنتائج التقرير وتوصياته في إجراء تحسينات إضافية بُغْيَة مواصلة إدارة الشراكة التنفيذية القائمة على المبادئ وذات الكفاءة والفعالية في جميع أنحاء المنظمة، وكذلك من أجل تطبيق

[2] تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة وليس سنة الإصدار.

ممارسات أكثر تنسيقاً واتساقاً مع شركائها في الأمم المتحدة. (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفرة في A/77/317/Add.1.)

ب- استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)

10- تمثل الهدف من استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة في تقييم التقدم المُحرز منذ التقرير الأخير الذي نشر في عام 2010. وأكَّد التقرير أنَّ تقدماً كبيراً قد أُحرِز، بَيْد أنَّه سلّط الضوء أيضاً عن أوجه القصور في الترتيبات التي تتّخذها وظيفة الأخلاقيات عبر جميع منظمات الأمم المتحدة.

11- وسُلِّط الضوء على اليونيسف في التقرير باعتبارها نموذجاً يحتذى به في ما يتعلق بتحقيق تغطية شبه كاملة بالموظفين لناحية إكمال التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات والحاجة إلى قيام المستشارين بإكمال التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات قبل إصدار عقودهم. وعلاوةً على ذلك، يضطلع مكتب الأخلاقيات بتنفيذ أنشطة تدريب وتوعية مصمَّمة خصيصاً وقائمة على الاحتياجات من أجل النهوض بمستوى الوعي لدى موظفي اليونيسف في مجال الأخلاقيات والنزاهة، وسوف يستمر في تعزيز برنامج التوعية والتدريب الخاص به وتحسينه.

12- يتضمَّن التقرير أربعَ توصياتٍ رسمية وعدداً من التوصيات غير الرسمية بُغْيَة تعزيز وظائف الأخلاقيات وتحسينها في منظومة الأمم المتحدة. وتعترف اليونيسف بالتوصيات وتقدِّر أهميتها سعياً نحو جعل وظيفة الأخلاقيات مستقلة ومزوَّدة بالموارد الكافية وذات مصداقية ومعزَّزة. (التعليقات المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال متاحة ف (A/77/258/Add.1.)

ج- إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6)

13- ترحب اليونيسف بتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6) وتعتبر أنَّ غرضه وأهدافه يوفران تقييماً شاملاً في مجال إدارة استمرارية تصريف الأعمال، وهو ما يسمح بتعزيز التنسيق اللازم للتأهب للأحداث المعطلة في المستقبل ومعالجتها. وعكف التقرير على تحليل حالة استخدام سياسات استمرارية تصريف الأعمال وخططها وعملياتها وممارساتها وتكاملها في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بُغْيَة الاسترشاد بها في توجيه الخطط المستقبلية.

14- بالإضافة إلى تقييم إطار إدارة استمرارية تصريف الأعمال وخطط استمرارية تصريف الأعمال والرقابة والمساءلة والتنسيق المشترك بين الوكالات، انتهز التقرير الفرصة لاستعراض استخدام إدارة استمرارية الأعمال مِن قِبل الأمم المتحدة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهو ما أتاح أيضاً دروساً مستفادة حول الأحداث المستقبلية. وتمثل أحد الروابط الرئيسية في كون إدارة استمرارية تصريف الأعمال عنصراً ضمن إطار أكثر شمولاً وتنسيقاً للقدرة على الصمود على المستوى التنظيمي بما يتفق معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 22301. وطوَّرت اليونيسف، من خلال تنفيذ نظام إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي التابع للأمم المتحدة، برنامجها الحالي لإدارة استمرارية تصريف الأعمال بحيث ينظر إليها باعتبارها واحدة من منظمات الأمم المتحدة التي بلورت جميع العناصر

الأساسية الـ11 بالكامل التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة واللازمة لدعم تبني نهج شامل إزاء إدارة استمرارية تصريف الأعمال.

15- تشمل العديد من النتائج والتوصيات الهامة: عدم وجود موارد كافية أو مخصَّصة لإدارة استمرارية الأعمال في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة؛ والتشديد على حقيقة مفادها أنَّ الالتزام والدعم الكامل على أعلى مستوى يشكّل عنصراً حاسماً لتضمين ممارسات إدارة استمرارية تصريف الأعمال داخل المنظمة، وكفالة النظر إلى إدارة استمرارية تصريف الأعمال باعتبارها أمراً أساسياً ويمكن دمجها بفاعلية في جميع أنحاء المنظمة (وهو ما لوحظ في استعراضها لعام 2011، JIU/REP/2011/6) وتمثلت النقطة الإضافية التي جرى التشديد عليها في ضمان قيام الكيانات بتطبيق نهجٍ متّسِق ومنضبط في الاحتفاظ بمكوّنات خطط استمرارية أعمالها وممارستها واستعراضها بحيث تظل هذه الخطط ذات صلة ويمكن تطبيقها في ما يتعلق بأي حدث.

16- وقد أكملت اليونيسف تنفيذ توصيات هذا التقرير وتلتزم باستخدام النتائج من أجل تعزيز إدارة البحوث في جميع أنحاء المنظمة وفي سياق التنسيق بشكل أفضل مع شركائها في الأمم المتحدة في التأهب للأحداث المعطلة والاستجابة لها والتعافي منها. (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متوفرة في A/77/256/Add.1.)

المرفق 1

موجز حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجَّهة إلى اليونيسف، كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2022

لتوصيات ذات الصلة	*ملاحظات*

استعراض إدارة شركاء التنفيذ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)[3]

1- التوصيات الموجَّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 3

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، ابتداءً من عام 2024، بناءً على التقارير السنوية التي يقدِّمها إليها الرؤساء التنفيذيون في المنظمة المعنية، بوضع توجيهاتٍ استراتيجية عامة وتدابير رقابية لأغراض لإدارة شؤون الشركاء المنفذين المتعاونين معها، وذلك بسُبُل تشمل إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وخصوصاً في ما يتعلق بأنشطة بناء القدرات والتنسيق وتبادل المعلومات في ما بين الوكالات.

قُبِلَت ونُفِّذَت

يتضمَّن إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2021–2024 مؤشرات مخصَّصة لتتبع مشاركة منظومة الأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين على الصعيد القُطري من خلال طرائق إبلاغ محددة. وتقدِّم اليونيسف معلومات مستكملة سنوياً للمجلس التنفيذي بشأن تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في ما يتعلق بتطوير منظومة الأمم المتحدة.

وستواصل اليونيسف المساهمة في التفكير في شبكة الشركاء المنفذين بين الوكالات، والتي لا تزال حالياً مجموعة غير رسمية، بشأن إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق وتبادل المعلومات في ما يتعلق بالشركاء المنفذين.

بالنظر إلى أنَّ هذه التوصية موجَّهة إلى الهيئات التشريعية، وفي ضوء أساليب الإبلاغ المعمول بها، ترى إدارة اليونيسف أنَّها قد نُفِّذت بالفعل.

التوصية 9

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، ابتداءً من عام 2023، إجراء تقييم للنُّهُج التي تتبعها لبناء قدرات الشركاء المنفذين وتعزيز القدرات والمسؤولية الوطنية، في إطار المراجعة الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات، بما في ذلك تقييم فاعلية هذه الجهود منذ عام 2013،

قُبِلَت ونُفِّذَت

تواصل اليونيسف دعمَ الدور الذي يؤديه مجلسها التنفيذي في تحليل نُهُج بناء القدرات لدى الشركاء المنفذين وتعزيز القدرات والمسؤولية الوطنية من خلال قيام المجلس التنفيذي باستعراض أُطُر البرمجة القُطرية المتأصلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والموافقة

[3] لا تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع سنة الإصدار.

والتقدم المُحرَز والدروس المستفادة، استناداً إلى تقارير تعدّها أمانات تلك المؤسسات، واتّخاذ تدابير محدَّدة لتعزيز القدرات والمسؤولية الوطنية وبناء قدرات الشركاء المنفذين المتعاملين معها.

عليها، وكذلك مواءمتها بشكلٍ كامل من خلال الالتزامات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

ينبغي التأكيد على أنَّ إجراء اليونيسف المنقح بشأن تنفيذ البرامج، والتوجيهات والدليل ذوي الصلة، جرى تطويرها بالتشاور مع المستخدمين، بما في ذلك الشركاء المنفذين. ويتضمَّن الإجراء حالياً اتّباعَ نهجٍ قياسي إزاء توفير تكاليف تعزيز القدرات (بنسبة 7 في المائة) للمنظمات المحلية، وهو ما يعتبر تغييراً إيجابياً جوهرياً وعاملاً محفزاً لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية. وكما أبرز في الفقرة 254 من التقرير، تتضمَّن تقارير اليونيسف المستمدّة من زيارات الرصد البرنامجي، وتقييمات القدرات (على سبيل المثال، بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإدارة المالية) وكذلك الملاحظات من المعاينات ومراجعات الحسابات العشوائية، توصيات مباشرة في ما يتعلق بقيام الشركاء المنفذين بتعزيز الإدارة البرنامجية والتشغيلية التي يجري مناقشتها مع الشركاء. وستشارك اليونيسف خبرتها على نطاق واسع مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتواصل اليونيسف المشاركة في – والتأثير على – الجهود التي تبذلها الوكالات المختلفة لاستعراض الدروس المستفادة منذ عام 2013 بشأن جميع المسائل المتعلقة بالشركاء المنفذين، بما في ذلك تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني على الصعيدَين المحلي والوطني، والاستعانة بهذه الدروس المستفادة من أجل الاسترشاد بها في تطوير المواد ذات الصلة.

2- توصيات موجَّهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2024، بوضع تعريف موحد ومجموعة مبادئ توجيهية ومعايير متفق عليها على مستوى المنظومة تتعلق بالشركاء المنفذين، تستنير بنهج استراتيجي مراع للمخاطر ومنهجية للإدارة القائمة على النتائج إزاء الشراكات، عن طريق مشاورات تجري وفق الآليات المناسبة المشتركة بين الوكالات.

خارج الولاية المنفردة

تندرج هذه التوصية خارج الولاية المنفردة لليونيسف وتتفق مع مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (A/77/317/Add.1, الفقرة 3) ومع التعليقات بشأن هذه التوصية المحددة الواردة في الفقرتَين 9 و10 من المذكرة.

وفي ضوء ما سبق، تواصل شعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد التابعة لليونيسف تطويرَ ما لديها من أدوات إدارة على الصعيد القُطري، بما في ذلك أدوات تنفيذ البرامج مع الشركاء، بُغْيَة تيسير مشاركة ذات كفاءة وفعالية وكذلك إدارة المخاطر. وعلاوةً على ذلك، يجري إحراز تقدم نحو الرقمنة الشاملة لعمليات المشاركة

في الشراكات وإدارة المخاطر، وهو ما ييسّر الشفافية والتعاون عبر الإنترنت وتبادل المعلومات (مثل التقييمات المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيَّين) وقابلية تحليل مشاركة اليونيسف مع الشركاء المنفذين.

خلال عام 2022، شاركت اليونيسف بشكل استباقي في عدد من المبادرات المشتركة بين الوكالات، ومن ذلك التحول إلى نهج منسَّق لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين وإعادة النظر في أدوات التقييم الجزئية المشتركة التي جرت مشاركتها مع الوكالات التي تستخدم نُهُجاً منسَّقة إزاء التحويلات النقدية والوكالات التي لا تستخدمها. وستواصل اليونيسف المشاركة في هذه الشبكات غير الرسمية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمَّ تعيين كبير موظفي المخاطر في مكتب المدير التنفيذي. ومن المتوقع أن ينظر هذا الدور في الاستراتيجيات والحوكمة التنظيمية في ما يتعلق بإدارة المخاطر، وأن يتعرف بشكلٍ استباقي على فرص التنسيق والتعاون ويسعى للاستفادة منها وأن يؤثر على النَّهج والمبادئ والمعايير المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى المنظومة.

التوصية 2

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بإدراج قسم في تقاريرهم السنوية عن عمل المؤسسة يتناول تعامل مؤسساتهم مع الشركاء المنفذين وإدارتهم، ويتضمن تفاصيل هامة مفيدة للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة.

قُبِلَت ونُفِّذَت

تتفق اليونيسف مع التعليقات الواردة في مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدته التفتيش المشتركة (A/77/317/Add.1, الفقرتان 11 و12)

والمعلومات التفصيلية عن جميع المشاريع والنتائج التي تحققت والنفقات ووصف المشاريع وغيرها من المعلومات الرئيسية متاحة للجمهور على بوابة الشفافية التابعة لليونيسف. وبالإضافة إلى ذلك، تقديم وثائق البرامج القُطرية والمعلومات المالية والتقارير السنوية الأخرى الصادرة عن الشعب وتقارير لوحات المتابعة تقارير عن مختلف عناصر مشاركة الشركاء المنفذين وإدارتهم. وتتضمَّن إدارة مخاطر التنفيذ وخدمات الضمان المالي والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين كمؤشرات على العوامل المساعِدة والتي تشكّل مكوِّنات للخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025، ويجري رصدها والإبلاغ عنها. وعلاوةً على ذلك، تمثل المعلومات والبيانات حول الشركاء المنفذين عنصرَين فاعلَين من عناصر المعلومات التي جرى النظر فيها في استعراضات التقدم المُحرَز على الصعيدَين المحلي والعالمي والتي تنعكس في تقارير اليونيسف

السنوية. وكجزءٍ من التقرير السنوي لعام 2022 الصادر عن المدير التنفيذي لليونيسف، تُقدَّم معلومات للمجلس التنفيذي بشأن قيمة الشركاء المنفذين وحجمهم في كل من السياقات الإنسانية والتنموية.

التوصية 4

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بالتحديث اللازم لسياساتهم وتوجيهاتهم ذات الصلة المتعلقة بالشركاء المنفذين ووضعها موضع التنفيذ، بما في ذلك اتباع إجراءات التشغيل الموحدة لاختيار الشركاء المنفذين والتعامل معهم وإدارتهم والإشراف عليهم وتقييمهم، من أجل المحافظة على وجود نَهجٍ استراتيجي مراعٍ للمخاطر إزاء إدارة الشركاء المنفذين، يتواءم مع الإطار الاستراتيجي للمؤسسة.

قُبِلَت ونُفِّذَت

تتفق اليونيسف مع مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض (A/77/317/Add.1، الفقرة 17). وتعمل اليونيسف باستمرار على استعراض إجراءاتها وإرشاداتها ومجموعات أدواتها وتطويرها وتحديثها في ما يتعلق بالشركاء المنفذين. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، بُذلت بالفعل جهودٌ لتنسيق سياسات وإجراءات الشركاء المنفذين. ويُنظر في هذه التوصية أيضاً في خطة عمل مجموعة بوابة شركاء الأمم المتحدة.

تؤخذ شراكات التنفيذ في الاعتبار جيداً في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022–2025، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات محددة مع الشركاء المنفذين التي جرت خلال مرحلة تصميم الخطة الاستراتيجية. ونقحت اليونيسف إجراءاتها بشأن تنفيذ البرامج قدر الإمكان، وطبقت نُهُجاً منسَّقة مثل تحديد الشركاء واختيارهم ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين والتقييمات الجزئية. ومع انضمام مزيد من الوكالات إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة، جرى توحيد اختيار الشركاء المنفذين بين الوكالات المشاركة في بوابة شركاء الأمم المتحدة. ومن المرغوب فيه إجراء توحيد كامل للنُّهُج والأدوات، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الشركاء المنفذين والإشراف عليهم بين وكالات الأمم المتحدة، وتواصل اليونيسف دعمَ الجهود الرامية إلى هذا التوحيد على الرغم من التحديات في هياكل الوكالات المختلفة وآليات الحوكمة ومستوى التنفيذ مع الشركاء المنفذين وقواعد الموارد.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقوموا بإنشاء وحدة للشركاء المنفذين، استناداً إلى تحليل التكاليف والفوائد، أو تعيين جهة تنسيق لإدارة الشركاء المنفذين، القيام بذلك بحلول نهاية عام 2024، لدعم تنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بالشركاء المنفذين في المؤسسة، بما في ذلك عن طريق توفير التوجيه في مجال السياسات العامة ومن خلال تيسير الاتصالات وتبادل المعلومات، وفقاً لاختصاصات تحدّد دورها ومسؤولياتها بوضوح.

قُبِلَت ونُفِّذَت

لدى اليونيسف فريق معني بالتنسيق الاستراتيجي على مستوى منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي يتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء المؤسسة. ووُضِعت خطة عمل عالمية ذات أولويات ومصفوفة مسؤوليات للفريق المعني بالتنسيق. وتشمل الأولويات لعام 2023 تنفيذَ التوصيات المستمدّة من تقرير استعراض داخلي لمنظمات المجتمع المدني أُجريَ في عام 2022. ويمكّن قسمُ التنسيق اليونيسف من توفير قدرات تنسيق متّسِقة لإدارة العلاقات مع منظمات المجتمع المدني ويحدّد "نقطة دخول واحدة"

للاستفسارات والتعليقات. ويشمل الفريق المعني بالتنسيق شعبةَ البيانات والتحليل والتخطيط والرصد، وهي الجهة المسؤولة عن وضع التوجيهات السياساتية والإجراءات ومجموعات الأدوات والتوجيهات والأدوات.

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بإدراج المخاطر المتصلة بالشركاء المنفذين في أُطُر إدارة المخاطر في مؤسساتهم.

قُبِلَت وقيد التنفيذ

تُسجَّل مخاطر الشركاء المنفذين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنَّهج المنسَّق للتحويلات النقدية، في نظام إدارة المخاطر التابع لليونيسف. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يضع كبير موظفي المخاطر في مكتب المدير التنفيذي جدولَ أعمال إدارة المخاطر، بما في ذلك جدول أعمال إدارة مخاطر الشراكة التنفيذية. وبُغْيَة تعزيز أُطُر إدارة المخاطر القائمة بالفعل في ما يتعلق بالمخاطر الائتمانية ومخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين، تعمل اليونيسف أيضاً على وضع إطارها وإجراءاتها وأدواتها في ما يتعلق بإدارة المعايير البيئية والاجتماعية.

التوصية 7

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2024، بوضع مؤشرات أداء رئيسية لإدارة الشركاء المنفذين وإنشاء نُظُم لجمع بيانات الأداء ورصدها وتقديم التقارير عنها.

قُبِلَت ونُفِّذَت

تتّفق اليونيسف مع مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض الذي أجرته عن وحدة التفتيش المشتركة (A/77/317/Add.1, الفقرة 27) والتي أشير فيها إلى قيام المؤسسات بجمع بيانات لعدة مؤشرات أساسية للأداء ورصدها والإبلاغ عنها في ما يتعلق بالشركاء المنفذين في سياق إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2021–2024 في ما يتعلق بالنتائج التي تحققت. ومن خلال الخطة الاستراتيجية لليونيسف، 2022–2025، يجري أيضاً تسجيل التقرير السنوي للمدير التنفيذي وما يرافقه من بيانات إضافية، ومختلف العوامل المساعِدة ومؤشرات الأداء. وعلاوةً على ذلك، من خلال رقمنة عمليات تنفيذ الشراكة في خطة العمل الإلكترونية ووثائق البرامج الإلكترونية، تحدّد اليونيسف مؤشرات الأداء والتحليلات التي تشكّل مكوّنات رئيسية لمؤشرات الأداء ولوحات المتابعة لكل مكتب.

التوصية 8

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعدُ القيام بإنشاء وحدة للشركاء المنفذين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2023 استناداً إلى تحليل التكاليف والفوائد، من خلال الآليات/المنتديات القائمة المشتركة

قُبِلَت ونُفِّذَت

تتّفق اليونيسف مع مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (A/77/317/Add.1, الفقرتان 29 و30). وستواصل اليونيسف المشاركة في اجتماع الإدارة المشترك بين الوكالات للشركاء المنفذين من أجل تبادل المعلومات والنُّهُج

بين الوكالات، بتقاسم ما لديهم من مواد ونماذج تدريبية متخصِّصة متصلة بإدارة الشركاء المنفذين، بما في ذلك في مجالات الحيطة الواجبة وتقييمات مخاطر وقدرات الشركاء ورصد الأداء القائم على النتائج والمراعي للمخاطر ومنع الغش ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين وبناء القدرات والعمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي والنَّهج المنسَّق للتحويلات النقدية وبوابة شركاء الأمم المتحدة.

التوصية 10

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2024، وبدعمٍ من مكتب التنسيق الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين وآليات الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة، بالاتفاق على تدابير محدَّدة لزيادة تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات من أجل تحسين إدارة الشركاء المنفذين على الصعيد القُطري وتقديم تقارير عن التنفيذ إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة التابعين لها اعتباراً من عام 2025.

حول إدارة الشركاء المنفذين ودراسة إمكانية تبادل مواد ووحدات تدريبية متخصِّصة معنية بإدارة الشركاء المنفذين، بما في ذلك بشأن الحيطة الواجبة للقطاع الخاص، وتقييم مخاطر الشركاء وقدراتهم، ومنع الغش، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيَّين، والنَّهج المنسَّق للتحويلات النقدية.

خارج الولاية المنفردة

تندرج هذه التوصية خارج الولاية المنفردة لليونيسف.

تتّفق اليونيسف مع مذكرة الأمين العام بشأن هذا الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة (A/77/317/Add.1, الفقرة 36) في الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات. وتلتزم اليونيسف بالقيام بشكلٍ استباقي بدعم الإجراءات ومناصرتها والتي تيسّر التنسيقَ والتبادلَ على الصعيد القُطري بشأن شراكات التنفيذ، بالاستناد إلى المرافق المقدمة في بوابة شركاء الأمم المتحدة.

استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)

1- التوصيات الموجَّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 2

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تطلبَ من هذه المؤسسات القيام، بحلول نهاية عام 2023، بتحديث اختصاصات لجانها المعنية بالمراجعة والرقابة، وتضمينها أحكاماً عند الاقتضاء تتعلق بالأخلاقيات وتنص على أنَّ الأخلاقيات مجال يحبذ أن يكون لدى أعضاء اللجنة الجدد خبرة فيه.

قُبِلَت ونُفِّذَت

بالنظر إلى أنَّ هذه التوصية موجَّهة إلى الهيئات التشريعية، ترى إدارة اليونيسف أنَّها قد نُفِّذت بالفعل، كما هو وارد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في الفقرات 148-152. توافق اليونيسف على أنَّه ينبغي أن يكون لدى لجان المراجعة والرقابة، عند الضرورة، أحكام للرقابة على الأخلاقيات وفقاً للتوصية 4 من استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6)، التي نفذتها اليونيسف والتي تنص على ما يلي «يتعين على الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تولي الاعتبار الواجب لإدراج الرقابة على أنشطة الأخلاقيات ومكافحة الغش في الاختصاصات المنقحة أو الميثاق المنقح للجان المراجعة والرقابة التابعة لها بحلول نهاية عام 2021، من أجل

تعزيز أطر المساءلة في منظماتها شريطة أن تستوفي هذه اللجان للمراجعة والرقابة معايير الاستقلالية.»

في ميثاق لجنة اليونيسف الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2020 وفقاً للمادتين 2-3 و3-1-3، تقدم اللجنة المشورة بشأن يلي: أنشطة الأخلاقيات، بما في ذلك مدونة الأخلاقيات وسياسة الإبلاغ عن المخالفات؛ ونُظُم تعزيز قواعد الخدمة المدنية الدولية وسلوك الموظفين، ومعايير النزاهة وإدارة تضارب المصالح؛ ونُظُم ضمان الجودة (بما في ذلك التقييمات الداخلية والخارجية). كما تدرس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات الآثارَ المترتبة على تقارير مكتب الأخلاقيات واستجابات الإدارة ذات الصلة، وتسلط الضوء على القضايا التي قد تتطلّب مزيداً من الاهتمام، حسب الاقتضاء، لينظر فيها المدير التنفيذي. كما تقدِّم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المشورة للمدير التنفيذي بشأن الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر، والتي تتضمَّن إدارة المخاطر المؤسسية واستراتيجية منع الغش وآليات الوقاية منه والكشف عنه.

وعلاوةً على ذلك، في ما يتعلق بتوصية إدراج الحكم المعني بالأخلاقيات، يشير القسم 6-4 من ميثاق اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إلى الأخلاقيات باعتبارها أحد مجالات الخبرة. ينصُّ الميثاق على أنَّه يتعيَّن على المدير التنفيذي أن يضمنَ أن تتكوَّن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بمجملها من مزيجٍ متوازن من المهنيين من منظمات القطاع العام أو الخاص والتي تتمتّع بالخبرة في مجال القيادة العليا وتمتلك الدراية في مجالات الإدارة التنظيمية والتمويل والمحاسبة وإدارة المخاطر ومراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات ومراجعة الحسابات الخارجية والتقييمات والأخلاقيات وتكنولوجيا المعلومات، إلخ.

في ما يتعلق بتوظيف مدير الأخلاقيات وتعيينه، قدَّمت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المشورة إلى الإدارة العليا في هذا الصدد. وتكرّر اليونيسف بشدّة الفقرة 153 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2021/5) ، والتي تنص على "أن اختيار رئيس مكتب الأخلاقيات وتعيينه وكذلك إقالته تندرج ضمن اختصاص الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة."

2- توصيات موجَّهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 1	**قُبِلَت ونُفِّذَت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعد إصدار عقود لفترة كاملة لصالح رؤساء مكاتب الأخلاقيات المعينين حديثاً أن يفعلوا ذلك على الفور.	في عام 2020، أُنشِئَ مكتب الأخلاقيات كوحدة عمل مستقلة خارج مكتب المدير التنفيذي، يرأسها مدير يرفع تقاريره مباشرةً إلى المدير التنفيذي، بفترة ولاية بحد أقصى مدتها خمس سنوات. كما حدد ذلك في تقرير عن نظام المساءلة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (E/UNICEF/2022/24) المؤرخ 11 حزيران/يوليو 2022.
التوصية 3	**قُبِلَت ونُفِّذَت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكفلوا بعدُ تقديم دورات إلزامية دورية لتجديد المعلومات في مجال الأخلاقيات لجميع العاملين في مؤسساتهم من موظفين وغير موظفين، بصرف النظر عن أقدميتهم وفئتهم ومستواهم، وذلك كل ثلاث سنوات ابتداءً من عام 2023 فصاعداً، أن يكفلوا ذلك.	يجري تنفيذ برامج تدريب وتوعية مخصصة مِن قِبل مكتب الأخلاقيات من أجل تعزيز فهم موظفي اليونيسف للنزاهة والأخلاقيات على أساسٍ مستمر.
التوصية 4	**قُبِلَت وقيد التنفيذ**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقيّموا بعدُ فعالية وكفاءة، ومنها «ترشيد موارد» برامجها المتعلقة بإقرارات الذمة المالية وبيان المصالح، أن يفعلوا ذلك في موعدٍ أقصاه 2025، بدعم من وظائف الأخلاقيات التابعة لمؤسساتهم؛ وأن يقترحوا، بناءً على نتائج ذلك التقييم، تعديلات في السياسات ذات الصلة عند الاقتضاء.	يجمع مكتب الأخلاقيات معلومات عن تحديثات السياسات التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى ويتشاور مع فريق سياسة الموارد البشرية لوضع خطة شاملة لاستعراض السياسات.

إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6)

1- التوصيات الموجَّهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 6	**قُبِلَت ونُفِّذَت**
ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر، في أقرب وقت ممكن، في الاستنتاجات التي تمخض عنها التقرير الخاص بتقييم الإدارة الداخلية بشأن استمرارية العمليات أثناء جائحة كوفيد-19 الذي أعده كل رئيس من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسته، وأن تستند إلى هذه الاستنتاجات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الثغرات والمخاطر المحددة في التقييم والمساهمة في استمرارية تصريف الأعمال.	بالنظر إلى أنَّ التوصية موجَّهة إلى الهيئات التشريعية، فإنَّ إدارة اليونيسف ترى أنها قد نُفِّذت بالفعل. وأرسلت إدارة اليونيسف معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي حول المخاطر المتتالية والدروس المستفادة من الجائحة. وقدمت تقارير الإدارة والتقارير الإنسانية المختلفة خلال السنوات الثلاث الماضية هذه المعلومات على جميع مستويات المنظمة.

2- توصيات موجَّهة إلى الرئيس التنفيذي

التوصية 1	**قُبِلَت ونُفِّذَت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقوموا، بحلول نهاية عام 2023، باستعراض إطار إدارتهم لاستمرارية تصريف الأعمال، والتأكد من أنَّ العناصر الأساسية المحدّدة في هذا التقرير قد نُفِّذت وأنَّها بأيدي أصحاب المصلحة المعنيين، بشكلٍ يمكّن من التنسيق الفعال لعمليات وممارسات تصريف الأعمال، وبناء الاتساق في تنفيذها، وتعزيز المساءلة على جميع المستويات.	وضعت اليونيسف بالفعل المكوِّنات الأساسية الموصى بها في إطار إدارة استمرارية تصريف الأعمال المطبق لديها، على النحو الوارد في المرفق الثالث من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال دمج نظام إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي في برنامج إدارة استمرارية الأعمال القائم، تواصل اليونيسف تطويرَ برنامجها الحالي وتعزِّز القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي بشكلٍ عام.
التوصية 2	**قُبِلَت ونُفِّذَت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2023، تطبيقَ عناصر المحافظة والاختبار والاستعراض المدرجة في خطط استمرارية تصريف أعمالهم من خلال نهجٍ متّسِق ومنضبط لضمان بقاء تلك الخطط مناسبة وفعالة.	أجرت وحدة القدرة على الصمود في مجال الاستمرارية داخل شعبة الإدارة المالية والإدارية جلسات إحاطة مع جميع المكاتب الرئيسية والمكاتب القُطرية في جميع المناطق حول جميع نُظُم إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي المحدَّثة وسياسات إدارة استمرارية الأعمال وإجراءاتها عقب نشر الملاحظات التوجيهية مِن قِبل المُراقِب في حزيران/يونيو 2022. وجرى التشديد على أهمية تنفيذ جميع الأنشطة المذكورة في نظام إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي، ولا سيَّما تنفيذ ما لديها من خطط استمرارية تصريف الأعمال بحيث يجري تحديد الدروس المستفادة وتنفيذها سعياً نحو تحسين التأهب للأحداث المعطلة. ويتضمَّن ذلك مراقبة الامتثال وتقديم الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزءٍ من بيان الرقابة الداخلية، تجري جميع مكاتب اليونيسف ممارسة تقييم ذاتي سنوي تتضمَّن شهادةً تفيد بأنَّه لكل مكتب خطة استمرارية للأعمال جرى تحديثها والموافقة عليها خلال العام الماضي. وعلاوةً على ذلك، يتعيَّن على المكاتب أن تضمن تدريب الموظفين على خطة استمرارية الأعمال وأن تمارسها سنوياً، على الأقل، وأن تتصدّى للتحديات وأن تستعين بالدروس المستفادة في تحديث الخطة.
التوصية 3	**قُبِلَت ونُفِّذَت**
ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2023، بتعزيز آليات التعلم الخاصة بتلك المؤسسات إسهاماً في قدرتها على الصمود على المستوى التنظيمي، وذلك باشتراط إجراء استعراضات لاحقة في أعقاب	نفذت اليونيسف بالفعل هذه التوصية، كما هو وارد في المرفق التاسع من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتجري مكاتب اليونيسف استعراضات لاحقة للإجراءات لكل من الأحداث

الحوادث المعطلة واستعراضات إدارية داخلية دورية لأُطُر إدارة استمرارية تصريف الأعمال.

والتدريبات الفعلية من أجل الحصول على فرص تعليمية رئيسية تهدف إلى تحسين التأهب للأحداث المعطلة في المستقبل. وستواصل اليونيسف العملَ من أجل كفالة أن تضطلع المكاتب في جميع مستويات المؤسسة باستعراضاتها اللاحقة للإجراءات بشكل أكثر اتساقاً، وأن تظل استعراضات الإدارة الداخلية لإطار إدارة استمرارية تصريف الأعمال متوافقة ومحدَّثة مع نظام إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي، باعتباره إطاراً لإدارة الطوارئ في ما يتعلق بأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة.

التوصية 4

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقدِّموا، بحلول نهاية عام 2024، تقارير إلى أجهزتهم التشريعية ومجالس إدارتهم بشأن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ السياسة المتعلقة بنظام إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي ومؤشرات أدائه المنقحة، وأن يسلّطوا الضوء على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، لا سيَّما في مجال إدارة استمرارية تصريف الأعمال.

قُبِلَت ونُفِّذَت

تبلغ اليونيسف عن الجهود المبذولة في مجال إدارة القدرة على الصمود على المستوى التنظيمي وإدارة استمرارية تصريف الأعمال من خلال التقرير السنوي للمدير التنفيذي، الذي يُرفَع إلى المجلس التنفيذي. وعلاوةً على ذلك، يتم الإبلاغ عن مؤشرات استمرارية تصريف الأعمال من خلال التقرير السنوي المتاح للجمهور الصادر عن شعبة الإدارة المالية والإدارية. وبناءً على طلب من المجلس، فإنَّ اليونيسف مستعدَّة لتقديم مزيدٍ من الإحاطات والمعلومات والتقارير بشأن مجال إدارة استمرارية تصريف الأعمال.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يجروا في عام 2023 تقييما إدارياً داخلياً لاستمرارية العمليات المؤسسية خلال جائحة كوفيد-19 لتحديد الثغرات والعوامل المساعِدة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ولتعديل السياسات والعمليات والإجراءات، وخاصةً في مجالات مثل الموارد البشرية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلامة والصحة المهنيتين، وتحديد ما يلزم من تدابير الاستعداد والاستجابة بشكل أفضل للحوادث المعطلة في المستقبل.

قُبِلَت ونُفِّذَت

جُمِع تقرير الاستعراض اللاحق للإجراءات على مستوى المقر الرئيسي في ما يتعلق بتقييم الإدارة الداخلية، بما في ذلك القضايا والدروس المستفادة في العديد من المجالات، من بينها الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرافق والصحة والسلامة المهنية. وبعد الحصول على الموافقة النهائية مِن قِبل مكتب المدير التنفيذي، سيُرفع التقرير إلى الإدارة العليا بُغْيَة مساعدة اليونيسف في تحسين التخطيط "للوضع الطبيعي الجديد" والتكامل معه.

استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (JIU/REP/2022/1)

1- لا توجد توصيات موجَّهة إلى اليونيسف.

المرفق الثاني

موجز حالة تنفيذ جميع التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة المفتوحة الموجَّهة إلى اليونيسف، قبل عام 2022

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	*(رقم) التوصية ونصّها الموجز*	*الموجهة إليه*	*الحالة الحالية*
JIU/REP/2018/6[4] **تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها**	(8) صياغة أحكام للتأكد من احترام متطلبات الدخول الميسّر و/أو اشتراطها في السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتريات، لتنظر فيها وتعتمدها السلطة المعنية باتخاذ القرار.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت
	(9) وضع وحدة تدريب متخصص مشتركة على نطاق المنظومة لتقديم تدريب إلزامي على إدماج قضايا الإعاقة وإمكانية الوصول إلى الموظفين القائمين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بخدمة المؤتمرات والاجتماعات.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت
JIU/REP/2019/4 **استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة**	(5) إيلاء أهمية أكبر للدور الذي تؤديه وظائف إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية في إدارة التغيير التنظيمي، بما في ذلك تشجيع التغييرات في المواقف والسلوكيات الفردية، ووضع آليات تعزز هذه الأدوار، وتهيئة قنوات لعرض الرؤى والتعقيبات على جميع الموظفين.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت
JIU/REP/2019/8 **استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة**	(8) تمكين جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة من التنافس على الوظائف الشاغرة على أساسٍ مُساوٍ للأساس المحدَّد لموظفيهم، مع مراعاة سياقات تقليص عدد الموظفين وإلغاء الوظائف الثابتة والمؤقتة وإدارة التعيينات التناوبية.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ

[4] لا تتوافق أرقام التعريف الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع سنة الإصدار.

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
JIU/REP/2020/5 **إدارة المخاطر المؤسسية: النُّهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة**	(1) إدراج إدارة المخاطر المؤسسية في الاجتماعات، سنوياً على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقاً لولاية المنظمة وشبكتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها.	الهيئة التشريعية	قيد التنفيذ
	(2) إجراء استعراض شامل لتنفيذها لإدارة المخاطر المؤسسية، على أساس المعايير المرجعية من 1 إلى 9 الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، على النحو المبيّن في هذا التقرير.	الرئيس التنفيذي	قيد التنفيذ
	(4) تقديم تقرير عن نواتج استعراض شامل لتنفيذ المنظمة لإدارة المخاطر المؤسسية قياساً بالمعايير المرجعية من 1 إلى 9 لوحدة التفتيش المشتركة.	الهيئة التشريعية	قيد التنفيذ
JIU/REP/2020/7 **تطبيقات تقنية الكتل المتسلسلة في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من الجهوزية**	(2) التأكد من أنَّ دراسة حالات استخدام تقنية الكتل المتسلسلة المحتملة ستستند إلى تقييمات مخاطر المشروع، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات واللوائح التنظيمية ذات الصلة بشأن الامتيازات والحصانات، وحماية البيانات، والسرية، والأمن السيبراني، وسلامة النظام، والسمعة.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت
	(4) التأكد من أنَّ أي قرار بشأن استخدام تقنية الكتل المتسلسلة ينبغي أن يستند إلى التحديد المناسب لحالة الأعمال والحل الأنسب، باستخدام مصفوفة اتخاذ القرارات كدليل.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت
JIU/REP/2020/8 **استعراض تعميم الاستدامة البيئية في عموم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة**	(3) تخصيص موارد كافية في خطط الميزانيات المحددة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة بشكل أفضل من الموارد المتاحة الحالية من أجل دمج الاستدامة البيئية وتقديم تقرير عن التنفيذ إلى الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة من عام 2023.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصّها الموجز	الموجهة إليه	الحالة الحالية
	(5) كفالة أن تتضمن جميع عمليات التوظيف والاختيار، فضلاً عن نُظُم تقييم الأداء، فهم الاستدامة البيئية وسلوكياتها وإعطاء وزن كاف لذلك، وتقديم تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتها التشريعية ومجالس إدارتها اعتباراً من عام 2023.	الرئيس التنفيذي	قُبِلَت وقيد التنفيذ
	(9) ضمان امتثال إجراءات ومشاريع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتبارات الاستدامة البيئية، بما في ذلك ضمان أن تكون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى متوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعروفة باسم اتفاق باريس.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت
JIU/ML/2021/1 **رسالة الإدارة بشأن تأمين سلامة الوثائق والسجلات والمحفوظات الخاصة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة**	(1) إيلاء الاعتبار الواجب لوضع وتطبيق الضمانات المناسبة لتأمين وثائقهم وسجلاتهم ومحفوظاتهم الحالية والتاريخية، بما في ذلك من خلال إعادة النظر، إذا لزم الأمر، في المعايير الأمنية المطبقة على تخزين هذه الوثائق في كلٍّ من البيئة المادية والإلكترونية وإدراج المسألة في سجل مخاطر مؤسساتهم، ورفع تقرير إلى وحدة التفتيش المشتركة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية الحالية.	الرئيس التنفيذي	نُفِّذَت